# العَدالة صَاحِبة الجَلالة،
# هيَ الـروحُ في جِسْـم النمُـوذَج التنـمَوِي...

**النقيب عبد الرحيم الجامعي**

**أمام مجتمعنا اليوم الكثير من التحديات، ضاعت منا مع الأسف فرص تاريخية لركوبها بنجاح، ولم تتحقق أحلامنا كمواطنين بسبب شعارات آمنا بها وتأكدنا أنها كانت من سراب، ندمنا ولم ينفع الندم، وضاقت بنا الأرض في النهاية بعد البداية، واعترفنا بأن تجربة العقدين تجربة صَبية ظلت صغيرة، وأعلنا رسميا أن مواهبنا فشلت على وقع الخيبة والمرارة، و فكرنا مَليا بعد أن كَبَـا الضوءَ وطال السُبات، و أطلقناها صرخة طالبين النجدة النجدة من فريق عمل ونخبة لا يعرف منها الجمهور إلا البعض ولا يعلم المغاربة عن أغلبهم وعن تجربتهم وعن قناعاتهم ما يروي الغليل و يخفف اللوْعة.**

**لقد بدأت اللجنة عملها ونتمنى لها بلوغ الأهداف التي تحقق السعادة والفرح للمواطن ولو من عَين إبْـرة.**
**ولكـــــن للكلام وتَـر ومِـيزان،**
**ففي بلد مثل بلدنا، لا بد أن تدرك اللجنة المعنية أن المغاربة يريدون الحقيقة ويرغبون في ضمانات منكم ليبتعد النموذج التنموي المنتظر من الأوهام، ومن هنا على اللجنة أن تعلم أنه لن يكون هناك مشروع تنموي حقيقيً سياسي أو اقتصادي أو بشري ينقد المغرب والمغاربة من الانحدار ومن الميوعة من غيـر بناء عدالة مستقلة ونزيه وقوية، ومن دون أن يكون على رأس أولوياته وفي قيادته دِرْع قضائي يَصنع المُستقبل و يلبي نظام عدالة للجميع، وأمن قانوني وقضائي حقيقي للجميع، من دون لَـف ولا دوران، مُدعم بكامل الإمكانيات مُبتعد عن كل الأهواء والضغط والتوجيه، معزز بمخطط ومنهجية متكاملة دقيقة محددة في الزمان يقلع من الجذور كل الاختلالات والأمراض وعلى رأسها أمراض الفساد والتمييز والرشوة، و يحقق النجاعة والسرعة القضائية، و يبتعد عن النشوة المصطنعة بلسان الخشب للبعض ممن يغطون الحقيقة بالإشاعة والمساحيق حتى لا تتحرك فلسفة الإصلاح العميق في اتجاه أن يتحمل القضاء كامل المسؤولية عن نتائج عمله وآدائه وأخطائه، وفي اتجاه إقناع المرتفقين والمتقاضين بأن عهد محاكم الأشباح انتهت، وعهد المسؤولين الأباطرة انتهى، وعهد المحاكمات الشكلية ولى دون رجعة، وأن المواطن والمستثمر والمقاول éé والصانع والتاجر والفلاح وغيرهم تحرروا فعلا من الخوف على حقوقهم و من التلاعب بها، وبأن أحكام القضاء لا راد لها وأنها تجد طريقها السهلة للتنفيذ، وان نفوذ الإدارة والدولة نزلت أمام القانون وسيادته تحت سيف المساواة والشفافية، وتخلت عن الاستبداد والشطط وعن الاستحواذ بالنفوذ.**

**انني ادعوكم كمواطن، انتم الأعضاء داخل قفص الهيئة الزجاجي المكلفين بالتفكير في مصير شعب وأمة وفي التفكير في النموذج التنموي الجديد، وفي تحضير مختلف مقترحات الحلول السياسية والإجرائية والآليات الواجب وضعها لتفعيل النموذج المنشود والمرتقب، وادعو معكم كل الأحزاب وكل الكفاءات الفكرية والعلمية والقانونية والحقوقية والمهنية وغيرها، ادعوكم ألا تتمخض افكاركم كالجبال لتلِدُوا لنا عالما من الخيال ومن الأحلام وفضاء من الضباب لا ندري معه من نحن و أين نحن، وادعوكم ان تجعلوا من الاستشارات ومن المذكرات المقدمة إليكم مصدر إلهام للمخططات المنتظر وضعها وعرضها علينا كمواطنين،**

**وأن تَستمعوا وتطلعوا و تتجاوبوا مع كل الآراء والمقترحات والانتقادات التي تأتي إليكم مباشرة أو بصفة غير مباشرة من دون تَأفف أو قلق أو انتقائية أو مُجاملة أو استهزاء.**

**عليكم في اعتقادي المتواضع، أن تأكدوا بصَوت مسموع وقوي وأمام الملأ كأعضاء في الهيئة، وانتم من سيتولى صِياغة المشروع ومقترحاته، بانكم لن تضيعوا وقت المواطنين بمقترحات عامة فضفاضة أو التوقف أمام شعارات تعطون بها دروسا أو ارشادات لا أفُق لها ولا حَمولات لها في الواقع ولا آثار لها في المستقبل، لأنكم تعرفون باليقين أن الرأي العام عارف بمشاكله الضاربة في القدم ولا يحتاج لمن يذكر بها فقط بل يحتاج لمن يقدم الحلول الواضحة لها، وتعرفون بأن المواطن من فَرط القنوط على واقعه الأليم نادم يوم صوت للدستور وصوت وصوت في الإنتخابات ونادم على سماعه خُطب السياسيين و البرلمانين الليبراليين واليمينين والمخضرمين، ونادم لأن شبابه العاطل والمتعلم لم يستطعوا ركوب بحر الهجرة والمغامرة، واستانس بنغمات الإصلاح في التعليم والفلاحة والعدالة وغيرها.**

**انكم ستبحثون عن فُرص سياسية ومخططات للتنمية المستقبيلة نموذجية، فلابد من الانتباه بأن أية تنمية هي مستحيلة مع شيوع الفساد في الإدارة والعدالة والأمن والمال والانتخابات، ومع شيوع الرشوة ونهب المال العام والإقصاء واللامساواة والتسلط ضد النساء والشباب وكل الإنسان ، ومع الفقر والأجور المتدنية واستخدام الأطفال والنساء في الأعمال الشاقة ومع استمرار عقليات وأشخاص في العديد من مستويات المسؤولية رغم تورطهم في فساد ظاهر وانجراف مشهود.**

**ينتظر الرأي العام أن تعطوه فرصة لكي يثق بكم ويثق بعملكم ويثق بنواياكم، ويترقب ألا تركنوا مسبقًا لصعوبات تمنعكم من إخراج وبلورة كافة المقترحات من دون تحفظ ومن دون التفكير المسبق في المال والميزانيات والإمكانيات لأن هذا الجانب متروك للسلطة التنفيذية التي هي المكلفة بالبحث عن الموارد وهي المسؤولة عن تدبيرها، وحتى لا يظن أحد من أي موقع كان.**

**والرأي العام كذلك يرى أن العالم وفي مناطق مختلفة يعرف ثورات واحتجاجات وانتفاضات ومعارك مشروعة وأخرى دامية قاتلة مدمرة بسبب القهر وإهدار الكرامة وانعدام العدل وانتشار المظالم ، والمغرب ربما على مسافة بعيدة عن نيران الموت ومطمئن مؤقتا من الفتن ومن الاحتكاكات المزلزلة، ومن هذا المعطى لا يمكن المغامرة بانتظاراته وعرض برامج إصلاحات خطوة خطوة وبالتدريج ومن دون سرعة، ضدا على رغبته في تحقيق نقلة تاريخية نحو الإصلاحات العميقة الحقيقية.**

**إن أي نموذج تنموي منتظر لن يتحقق إلا بوضع تصور متكامل لنموذج قضائي آخر يتجاوز حالة التردد والبرودة والضعف الذي يسكنه، فقضاء المغرب وعدالته اليوم يوجدان في مفترق الطرق وبين اتجاهين، الأول اتجاه محافظ يسبح في التقليد ويشده الحنين للماضي ويجره إلى الخلف ويضعف من مكانته داخل قلب المجتمع ويمنعه من مواكبة ذكية ناجعة لعملية التنمية ومتطلباتها بقراراته وأحكامه النوعية ويحد من استقلاليته بمقاربات السلطة الأمنية غير الحقوقية، والثاني اتجاه متفتح يتجاوب مع انتظارات المواطن و لعب الأدوار الطلائعية في إعطاء مثل القضاء المتحرر من التوجيه ومن الضغط المعنوي من الخوف من تطبيق القانون بجرأة وفي كل القضايا بكل إنصاف وعدل .**

**إن عليكم باللجنة أن تعلنوا ثورة على محن العدالة ومحن قُضاتها ومتقاضيها، وأن تنتصروا بمقترحاتكم للقضاء الجالس منه والواقف لمَده بكل وسائل العمل، ولدعم مؤسساته ومكوناتها ومحاسبتها، واغتنم الفرصة لطرح خطوط مقترحات في الموضوع النموذج القضائي الجديد من خلال بعض الأفكار:**

**<u>أولًا</u> : استعراض محطات ومراحل الإصلاحات السابقة عن دستور 2011 ( ( وهي كما تعلمون مراحل انطلقت من بداية تأسيس المجلس الأعلى 1957، ومحطة التعريب والمغربة والتوحيد، ومحطة الإجراءات الانتقالية لسنة 1974، ثم محطة التسعينات وتعديلات المسطرة، ومحطة عمل الهيئة العليا لإصلاح القضاء، .. )) مع تدقيق مكامن العجز و الضعف المؤسساتي والبشري وأسباب تراجع الثقة في القرارات والأحكام وخلفيات طول المساطر والإجراءات..**

**<u>ثانيا</u> : استعراض حالة السلطة القضائية وتجربتها في السنتين الأخيرتين من التنصيب ، مع تصور جديد للوصول لعضويتها و لرئاستها لأداء مهامها وتحديد مدة لتحمل المسؤولية بها، و جعلها جهة تحدد استراتيجية العدالة وضمان مستقبلها بفعالية ولما هو منتظر منها ، انفتاحها على المواطن لتلقي تظلماته، وإدماج المحاكم من الأسفل للأعلى في عالم الرقمنة، والتراجع عن تعيين القضاة مدى الحياة،**

**<u>ثالثا</u>: النهوض بمؤسسة النيابة العامة ماديا وبشريا وبمكانة دورها الحمائي للحريات وللحقوق الاساسية وبسلطة توجيه عمل الضابطة ومشروعيته مهامها، و بتوسيع محاسبتها وتوسيع بطلان كل إجراء يبتعد عن المشروعية وضوابط المسطرة، ومناقشة السياسة الجنائية علنيا قبل إقرارها وفي مراحل تطبيقها لتدارك ما قد يظهر من انحراف أو من تقصير ..**

**<u>رابعا</u> : صياغة مخطط لمعالجة مختلف الإشكاليات بالأولوية ومن قبيل ما المستعجل والمتوسط والبعيد انطلاقا من العناصر التي تبيح الحق في الولوج للعدالة والقضاء من قبيل :**

**تنظيم وتحديد مساطر الرقابة على القضاء الجالس والواقف إذ لا سلطة خارج الرقابة والمحاسبة، تأسيس مجلس الدولة ، تأسيس قضاء متخصص وإقامة محكمة لحقوق الإنسان وحقوق المهاجرين وحقوق السجناء، تأسيس صندوق وطني لتعويض ضحايا أخطاء القضاء وضحايا الاعتقال الاحتياطي وضحايا الارهاب، مراجعة أسباب الاعتقال الاحتياطي و تخفيض مدتة، توسيع مهام الدفاع وإقراره حق المشتبه فيه خلال الحراسة في حضور محاميه من دون إذن ومن الساعة الأولى وخلال كل استنطاق وخلال توقيع المحاضر مع فرض جزاء البطلان عن الإخلال بكل مقتضى من هذه المقتضيات، توسيع مجانية التقاضي عامة و في المادة الجنائية على الخصوص، توسيع ضمانات ضحايا الجريمة في المحاكمة، فرض العدالة الرقمية من أسفل الهرم القضائي لاعلاه ليكون آلية لتطويق هامش الرشوة واللامساواة والولاءات ، وضع حد تشريعي لمساطر التمييز والامتياز تحقيقا لسيادة القانون والمساواة أمام القضاء، تأسيس المجلس الوطني للسجون متعدد المكونات مؤلف من ممثلي عدد من مؤسسات ومنها : السلطة القضائية، رئاسة النيابة العامة، المندوبية العامة للسجون، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئة المغربية لمحاربة الرشوة، المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وضع المعلومة القضائية رهن اشارة العموم فوريا تحقيقا للحق في العدالة الترَقبِيَة والتوقُعِية، إحداث صندوق وطني لأداء المبالغ المحكوم بها ضد الدولة ومرافقها والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، تعديلات في المنظومات القانونية والمسطرية لضبط حياة الملفات وصدور الاحكام بما في ذلك منع مشاركة النيابة العامة في مداولات الهيئات بالغرف بمحكمة النقض تحت جزاء البطلان....**

**هذا بعض من كل ما تستحقه العدالة في لحظة التامل في مستقبلها.**

**العدالة، صاحبة الجلالة، تنتظر التتويج من أعضاء اللجنة المعنية بالنموذج التمنوي الجديد، لتبقى عروسا ساحرة متألقة في الأعالي نقية ....، فلا تخيبوا ظنــها بكم، واجعلوها روحا في جسم النموذج الجديد.**

**الرباط: 10 يناير 2020**

**النقيب عبد الرحيم الجامعي**